مرســـوم ســـلطاني

رقـم ٦٣ / ٢٠٢٥

بالتصديق على اتفاقية

بين حكومة سلطنة عمان وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية

بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات

نحن هيثـم بـن طـارق سلطان عمـان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة،

وعلى الاتفاقية بين حكومة سلطنة عمان وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات الموقعة في مدينة مسقط بتاريخ ٢٧ من مايو ٢٠٢٥م،

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة،

رسمنـا بمـا هـو آت

المـادة الأولـى

التصديق على الاتفاقية المشار إليها، وفقا للصيغة المرفقة.

المـادة الثانيـة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ صدوره.

صـدر فـي: ٩ من ربيع الأول سنـة ١٤٤٧هـ

الموافـق: ٢ من سبتمبـــر سنـة ٢٠٢٥م

هيثـم بن طـارق

سـلطان عـمـان

اتفاقية

بين

حكومة سلطنة عُمان

وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية

بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات

إن حكومة سلطنة عُمان وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، (ويشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفين المتعاقدين")،

ورغبة منهما في توسيع وتقوية التعاون الاقتصادي القائم لتحقيق المنافع المشتركة للطرفين المتعاقدين،

وعزمًا منهما على تهيئة الظروف الملائمة والحفاظ عليها لاستثمارات مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين في إقليمهما،

وإدراكا منهما بأن هذه الأهداف ينبغي أن تحقق على نحو يتماشى مع تشجيع وحماية الصحة العامة، والبيئة، والأمن، والسلامة، والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى تشجيع حقوق العمال المعترف بها دوليًا، ومبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات،

وإدراكًا منهما بأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات يحفزان المبادرات التجارية وتحويل رؤوس الأموال والتقنيات بين الطرفين المتعاقدين بهدف تنميتها الاقتصادية،

ورغبة منهما في تحقيق توازن عام بين حقوق والتزامات المستثمر والدولة المضيفة،

قد اتفقتا على الآتي:

المادة (١)
التعاريف

لأغراض هذه الاتفاقية:

١. يقصد بمصطلح "استثمار" أي نوع من الأصول التي يستثمرها مستثمرو أي من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر، وفقاً لقوانين ولوائح ذلك الطرف المتعاقد الآخر (ويشار إليه فيما بعد بـ"الطرف المتعاقد المضيف") والتي تتسم بخصائص الاستثمار مثل فترة محددة، والالتزام برأس المال أو الموارد الأخرى، والتوقع بتحقيق مكسب أو ربح، والتعرض للمخاطرة، وتشمل الآتي:

(أ) الأسهم والحصص وأي شكل آخر من أشكال المساهمة في رأس مال الشركة.

(ب) السندات والشهادات المالية والقروض والأشكال الأخرى من الديون في الشركة.

(ج) الأموال المنقولة والثابتة، بما في ذلك الحقوق المتعلقة بها مثل :عقود الإيجار، والرهون، والحجز، والضمانات.

(د) المطالبات بأموال أو بأي أداء تعاقدي له قيمة مالية مرتبطة باستثمار.

(هـ) حقوق الملكية الفكرية والصناعية مثل حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وبراءات الاختراع والحقوق المتصلة بنماذج المنفعة، والعلامات التجارية، والأسماء التجارية، والتصاميم الصناعية، ومخططات تصاميم الدوائر المتكاملة، وحقوق مستنبطي الأصناف النباتية الجديدة، ومؤشرات المصدر والمؤشرات الجغرافية، والأسرار التجارية.

(و) أو أي حق ممنوح بموجب قوانين الطرف المتعاقد المضيف أو بموجب عقد وأي تراخيص وتصاريح وفقاً للقوانين، بما في ذلك تلك المتعلقة باستكشاف الموارد الطبيعية، واستخراجها، وتصفيتها، وإنتاجها، وتخزينها، ونقلها، وتحويلها.

مع مراعاة ما تقدم، وتجنبا لأي شك، فإن مصطلح "الاستثمار" لا يشمل الآتي:

(١) حصة السوق أو حسن النية.

(٢) محفظة الاستثمار.

(٣) ملكية أو مطالبة بأموال ناتجة فقط من عقود تجارية لبيع سلع أو خدمات من أو إلى إقليم طرف متعاقد إلى إقليم دولة أخرى.

(٤) سندات الدين الصادرة من الحكومة أو القروض المقدمة إلى الحكومة.

أي تغيير في الشكل الذي يتم فيه استثمار الأصول وإعادة استثمارها يجب ألا يؤثر على خاصيتها كاستثمار، شريطة أن يتم هذا التغيير وفقاً لقوانين ولوائح الطرف المتعاقد الذي أقيم الاستثمار على إقليمه.

٢. يقصد بمصطلح "المستثمر" أي من أشخاص أحد الطرفين المتعاقدين الذين يستثمرون في إقليم الطرف المتعاقد الآخر في إطار هذه الاتفاقية، وذلك على النحو الآتي:

(أ) الشخص الطبيعي الذي يعتبر وفقا لقوانين أي من الطرفين المتعاقدين، مواطناً له ولا يحمل جنسية الطرف المتعاقد المضيف.

(ب) الشخص الاعتباري الذي ينشأ أو يؤسس أو ينظم بموجب قوانين أي من الطرفين المتعاقدين، ويكون مقره الرئيسي ويمارس أنشطته التجارية الجوهرية في إقليم ذلك الطرف المتعاقد.

٣. يقصد بمصطلح "العوائد" المبالغ المحصلة قانونا من الاستثمار أو إعادة الاستثمار بما في ذلك الأرباح الناتجة من الاستثمارات، وأرباح الأسهم، والإتاوات، والرسوم، ومكاسب رأس المال، والفوائد، والمدفوعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية الناتجة من الاستثمار، وجميع الإيرادات القانونية الأخرى.

٤. يقصد بمصطلح "إقليم" بالنسبة لأي من الطرفين المتعاقدين الأرض، والمياه الداخلية، والبحر الإقليمي، والمجال الجوي الخاضع لسيادته والمناطق البحرية، وبالتحديد، المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري الذي يمارس الطرف المتعاقد حقوق السيادة أو الولاية وفقا لقوانينه المحلية وأحكام القانون الدولي.

٥. يقصد بمصطلح " عملة قابلة للتحويل بحرية" العملة التي يحددها صندوق النقد الدولي بموجب نظامه الأساسي.

المادة (٢)

مجال التطبيق

١. تطبق هذه الاتفاقية على جميع الاستثمارات التي قام بها مستثمرو أي من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر، بموجب القوانين واللوائح لديه، ولا تطبق على أي نزاع أو مطالبة بشأن استثمار نشأ أو تمت تسويته قبل دخولها حيز التنفيذ.

في حالة جمهورية إيران الإسلامية، تنطبق هذه الاتفاقية فقط على الاستثمارات المعتمدة من قبل السلطة المختصة وهي هيئة الاستثمار والمساعدة الاقتصادية والتقنية الإيرانية (OIETAI) أو أي سلطة أخرى قد تخلفها.

٢. لا تنطبق أحكام هذه الاتفاقية على المسائل الضريبية.

المادة (٣)

تشجيع وتعزيز الاستثمارات

١. يشجع كل طرف متعاقد مواطنيه على الاستثمار في إقليم الطرف المتعاقد الآخر.

٢. يخلق كل طرف متعاقد، ضمن إطار قوانينه ولوائحه وبما يتوافق مع أهداف هذه الاتفاقية، ظروفا ملائمة لجذب استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر في إقليمه.

٣. يدرك الطرفان المتعاقدان أنه من غير المناسب تشجيع الاستثمار من خلال تخفيض معايير العمل الأساسية المحلية، أو تدابير الصحة العامة، أو السلامة أو البيئة، ولا يجوز للطرفين المتعاقدين التنازل أو الانتقاص من، أو أن يعرضا للتنازل أو الانتقاص من مثل هذه التدابير كتشجيع لإنشاء استثمار أو تملكه أو توسيعه أو الإبقاء عليه في إقليمهما.

المادة (٤)
قبول الاستثمارات

يقبل كل طرف متعاقد استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر في إقليمه وفقا لقوانينه ولوائحه.

المادة (٥)
الحماية الكاملة والمعاملة العادلة والمنصفة

١. يمنح كل طرف متعاقد في إقليمه استثمارات ومستثمري الطرف المتعاقد الآخر، المشمولين بهذه الاتفاقية، المعاملة العادلة والمنصفة والحماية الكاملة والأمن، وفقًا للفقرات (٢) إلى (٤) من هذه المادة.

٢. فيما يتعلق بالاستثمارات، تشكل التدابير أو مجموعة التدابير الآتية انتهاكًا للالتزام بالمعاملة العادلة والمنصفة المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة:

(أ) الحرمان من العدالة في الإجراءات الجنائية أو المدنية أو الإدارية.

(ب) الانتهاك الجوهري للإجراءات القانونية، بما في ذلك الانتهاك الجوهري للشفافية والعقبات التي تحول دون اللجوء الفعال إلى العدالة في الإجراءات القضائية والإدارية.

(ج) التعسف الصريح.

(د) التمييز المستهدف على أسس غير مشروعة بشكل صريح، مثل الجنس أو العرق.

(هـ) أو المضايقة أو الإكراه أو إساءة استعمال السلطة.

٣. لمزيد من التأكيد، "الحماية الكاملة والأمن" تعني التزامات الطرف المتعاقد المتعلقة بالأمن المادي للمستثمرين والاستثمارات.

٤. إن تحديد وجود انتهاك حكم آخر من هذه الاتفاقية، أو اتفاقية دولية منفصلة أخرى، لا يثبت وجود انتهاك لهذه المادة.

المادة (٦)
المعاملة الوطنية ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية

١. يمنح كل طرف متعاقد في إقليمه لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر واستثماراتهم معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها، في ظروف مماثلة، لمستثمريه واستثماراتهم فيما يتعلق بإدارة استثماراتهم وتسييرها وتشغيلها والمحافظة عليها واستعمالها والتمتع بها وبيعها أو التصرف بها بطريقة أخرى في إقليمه.

٢. لا يُلزَم أي طرف متعاقد بمنح مستثمري الطرف المتعاقد الآخر واستثماراتهم معاملة مماثلة لتلك التي يمنحها لمستثمريه واستثماراتهم فيما يتعلق بحيازة أو امتلاك الأراضي والعقارات.

٣. يمنح كل طرف متعاقد في إقليمه مستثمري الطرف المتعاقد الآخر واستثماراتهم معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها، في ظروف مماثلة، لمستثمري دولة ثالثة أو لاستثماراتهم فيما يتعلق بإدارة استثماراتهم أو تسييرها أو تشغيلها أو المحافظة عليها أو استعمالها أو والتمتع بها أو بيعها أو التصرف بها بطريقة أخرى في إقليمه.

٤. لمزيد من التأكيد، "المعاملة" المشار إليها في الفقرة (٣) من هذه المادة لا تتضمن إجراءات تسوية منازعات الاستثمار بين المستثمرين والدول المنصوص عليها في اتفاقيات الاستثمار الدولية الأخرى أو أي اتفاقيات أخرى. ولا تشكل الالتزامات الجوهرية الواردة في اتفاقيات الاستثمار الدولية الأخرى، واتفاقيات التجارة الأخرى "معاملة" في حد ذاتها، ولذلك لا يمكن أن تؤدي إلى انتهاك لهذه المادة، ما لم يتم اتخاذ أو الإبقاء على تدابير من قبل الطرف المتعاقد بموجب هذه الالتزامات.

٥. لمزيد من التأكيد، يجب تحديد ما إذا كان الاستثمار أو المستثمر في ظروف مماثلة لأغراض الفقرات (١) و (٣) من هذه المادة بناءً على تقييم لمجمل الظروف المتعلقة بالمستثمر أو الاستثمار، بما في ذلك:

(أ) أثر الاستثمار على:

١. المجتمع المحلي حيث يقع الاستثمار.

٢. والبيئة بما في ذلك الآثار المتعلقة بالأثر التراكمي لجميع الاستثمارات داخل الإقليم.

(ب)طابع التدبير، بما في ذلك طبيعته وغرضه، ومدته، وأسبابه المنطقية.

(ج) اللوائح التي تنطبق على الاستثمارات أو المستثمرين.

(د) وقطاع الأعمال الذي يعمل فيه المستثمر.

٦. لا تفسر أحكام هذه الاتفاقية بإلزام أحد الطرفين المتعاقدين بأن يقدم لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر، أو لاستثمارات وعوائد استثمارات أولئك المستثمرين فوائد أي معاملة أو تفضيل أو ميزة التي قد يكون الطرف المتعاقد السابق قد اعتمدها أو طبقها بموجب:

(أ) أي عضوية في منطقة تجارة حرة حالية أو مستقبلية، أو اتحاد جمركي، أو سوق مشتركة، أو أي شكل من أشكال التعاون الاقتصادي الإقليمي.

(ب) أي اتفاقية استثمار متعددة الأطراف التي يكون أي من الطرفين المتعاقدين عضوًا فيها أو سيصبح عضوًا فيها.

(ج) أو أي اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف تتعلق بالضرائب بما في ذلك تلك التي تهدف إلى تجنب الازدواج الضريبي.

٧. لا تنطبق أحكام الفقرة (١) من هذه المادة على المشتريات الحكومية.

المادة (٧)

الاستثمار والتدابير التنظيمية

١. لا تؤثر أحكام هذه الاتفاقية على حق الطرفين المتعاقدين في التنظيم في إقليمهما بشكل غير تمييزي من خلال التدابير الضرورية لتحقيق أهداف سياسات مشروعة، كحماية الصحة العامة، أو السلامة، أو البيئة، أو الآداب العامة، أو الحماية الاجتماعية، أو حماية المستهلك أو تعزيز وحماية التنوع الثقافي.

٢. لمجرد قيام الطرف المتعاقد بالتنظيم، بما في ذلك من خلال تعديل قوانينه ولوائحه، بشكل يؤثر سلباً على استثمار ما، أو تتعارض مع توقعات المستثمر بتحقيق الربح، لا يؤدي بالضرورة إلى انتهاك التزام بموجب هذه الاتفاقية.

٣. لمزيد من التأكيد، لا يشكل قرار طرف متعاقد بعدم إصدار أو تجديد أو الإبقاء على الدعم أو المنحة:

(أ) في ظل غياب أي التزام محدد بموجب قانون أو عقد لإصدار أو تجديد أو الإبقاء على ذلك الدعم أو المنحة.

(ب) أو إذا تم اتخاذ القرار وفقاً للشروط والأحكام المرفقة بإصدار أو تجديد أو الإبقاء على الدعم أو المنحة أيما كانت انتهاكًا لأحكام هذه الاتفاقية.

٤. لمزيد من التأكيد، لا يفسَّر أي مما جاء في هذه الاتفاقية بمنع الطرف المتعاقد من إيقاف منح الدعم أو طلب استرجاعه أو بإلزام ذلك الطرف المتعاقد بتعويض المستثمر إذا ما كان هذا التدبير ضرورياً لتحقيق التزامات دولية بين الطرفين المتعاقدين، أو كان أمراً صادرا عن محكمة مختصة، أو هيئة إدارية أو أي سلطة ذات طبيعة مشابهة أو إلزام ذلك الطرف المتعاقد بتعويض المستثمر عن ذلك.

المادة (٨)

تطبيق الأحكام الأخرى

إذا تضمنت قوانين أي من الطرفين المتعاقدين أو التزاماتهما بموجب اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف القائمة أو المستقبلية التي يكونان أعضاء فيها، بالإضافة إلى هذه الاتفاقية، أحكامًا سواءً عامة أو محددة تؤهل استثمارات ومستثمري الطرف المتعاقد الآخر لمعاملة أكثر أفضلية عن تلك التي تمنحها هذه الاتفاقية، فإن تلك الأحكام تسود على هذه الاتفاقية للحد الذي تكون فيه أكثر أفضلية.

المادة (٩)

نزع الملكية والتعويض

١. لا يجوز تأميم أو نزع ملكية استثمارات مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين بشكل مباشر أو من خلال تدابير معادلة للتأميم أو نزع الملكية من قبل الطرف المتعاقد الآخر، باستثناء أن يكون:

(أ) لأغراض المصلحة العامة.

(ب)وفقا لإجراءات قانونية متبعة.

(ج) بأسلوب غير تمييزي.

(د) ومقابل دفع تعويض فوري وكاف وفعال وفقا لهذه المادة.

٢. يكون التعويض المشار إليه في الفقرة (١) من هذه المادة معادلا للقيمة السوقية للاستثمار الذي نزعت ملكيته مباشرة قبل حدوث نزع الملكية أو قبل أن يصبح نزع الملكية الوشيك معروفا للجمهور، أيهما أسبق، ويشمل التعويض فائدة يتم حسابها وفقًا لمعدل التمويل المضمون لليلة الواحدة (SOFR) على أساس (٦)

ستة أشهر، وتحسب من تاريخ نزع الملكية وحتى تاريخ الدفع دون تأخير، ويجب أن يكون التعويض قابلا للأداء بفعالية والتحويل بحرية لعملة قابلة للتحويل بحرية.

٣. لا تسري أحكام هذه المادة على إصدار التراخيص الإجبارية الممنوحة فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية، بالقدر الذي يتفق فيه هذا الإصدار مع:

(أ) فيما يتعلق بسلطنة عُمان، اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية (TRIPS)، أو أي اتفاقيات دولية أخرى بشأن حقوق الملكية الصناعية، كما هو مطبق.

(ب) فيما يتعلق بالجمهورية الإسلامية الإيرانية، قوانينها المحلية المعمول بها أو أي اتفاقيات دولية أخرى بشأن حقوق الملكية الفكرية، كما هو مطبق.

٤. يتطلب تحديد ما إذا كان التدبير أو سلسلة التدابير المتخذة من قبل طرف متعاقد يشكل نزع ملكية أو تأميما إجراء تحقيق لكل حالة على حدة استنادا إلى الوقائع، مع الأخذ في الاعتبار، من بين عوامل أخرى:

(أ) التأثير الاقتصادي للتدبير أو سلسلة التدابير، إلا أن حقيقة أن يكون للتدبير أو سلسلة التدابير المتخذة من قبل طرف متعاقد تأثير سلبي على القيمة الاقتصادية لاستثمار ما بحد ذاتها، لا تثبت أن مثل هذا التدبير أو سلسلة التدابير تشكل تدابير لها تأثير مماثل لنزع الملكية.

(ب) وطابع التدبير أو سلسلة التدابير، بما في ذلك طبيعتها وموضوعها ومحتواها ومدتها وأساسها المنطقي.

٥. يكون للمستثمر الذي تمت مصادرة استثماره أو تأميمه أو إخضاعه لتدابير مماثلة لها تأثير مشابه للتأميم أو نزع الملكية، الحق في المراجعة الفورية، وفقاً لقانون الطرف المتعاقد المضيف، من قبل سلطة قضائية أو أخرى مختصة في ذلك الطرف المتعاقد، فيما يتعلق بتقييم الاستثمار، بما يتفق مع المبادئ المنصوص عليها في هذه المادة.

٦. لا تشكل التدابير غير التمييزية التي يتخذها الطرف المتعاقد، والتي تم تصميمها وتطبيقها لحماية أهداف الرفاهية العامة المشروعة كالصحة، والسلامة، والبيئة، والتي يتم اتخاذها بحسن نية، ولا تكون تعسفية أو لا تتناسب مع الغرض المتخذة من أجله، تدابير لها تأثير مماثل لنزع الملكية.

المادة (١٠)

التعويض عن الخسائر

١. يمنح مستثمرو أي من الطرفين المتعاقدين الذين تتعرض استثماراتهم لخسائر نتيجة لأي حرب أو نزاع مسلح أو ثورة أو تمرد أو عصيان أو أعمال شغب أو حالة طوارئ وطنية أو أي أحداث مشابهة في إقليم الطرف المتعاقد الآخر معاملة من قبل الطرف المتعاقد الأخير فيما يتعلق برد الأوضاع إلى ما كانت عليه، أو رد الخسائر أو التعويض، لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها، في ظروف مماثلة، لمستثمريه أو مستثمري أي دولة ثالثة، أيهما أكثر أفضلية.

٢. دون الإخلال بالفقرة (١) من هذه المادة، يمنح مستثمرو أحد الطرفين المتعاقدين الذين تعرضوا لخسائر في إقليم الطرف المتعاقد الآخر خلال الأحداث المشار إليها في تلك الفقرة، ردًا للأوضاع أو تعويضاً فوريا وكافياً وفعالاً في الحالات الآتية:

(أ) استيلاء قوات أو سلطات الطرف المتعاقد الأخير على استثماراتهم أو جزء منها.

(ب)أو تدمير استثماراتهم أو جزء منها من قبل قوات أو سلطات الطرف المتعاقد الأخير ولم تقتضه ضرورة الموقف.

المادة (١١)

التحويلات

١. يضمن كل طرف متعاقد، وفقا لقوانينه ولوائحه، لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر التحويل دون تأخير غير مبرر، للمدفوعات المتعلقة بالاستثمارات، وتشمل هذه التحويلات على وجه الخصوص:

(أ) العوائد كما تم تعريفها في الفقرة (٥) من المادة (١) من هذه الاتفاقية.

(ب)حصيلة البيع أو التصفية الكلية أو الجزئية للاستثمار.

(ج) التعويض المدفوع وفقا للمادتين (٩) و(١٠) من هذه الاتفاقية.

(د) أقساط القروض المتعلقة بالاستثمار، شريطة أن يتم سدادها من هذه الاستثمارات.

(هـ) أرباح ومكافآت الموظفين المعينين من الخارج، والذين حصلوا في إقليم الطرف المتعاقد المضيف على تصاريح العمل المقابلة المتعلقة بالاستثمار.

(و) أو المدفوعات الناشئة عن تسوية المنازعات بموجب المادة (١٧) من هذه الاتفاقية.

٢. تتم التحويلات بعملة قابلة للتحويل بحرية بسعر الصرف السائد في السوق في تاريخ التحويل.

٣. لا يفسر أي مما جاء في هذه المادة على أنه يمنع الطرف المتعاقد من تطبيق قوانينه، بطريقة منصفة وغير تمييزية وليس بطريقة تشكل قيدا خفيا على التحويلات، والمتعلقة بـ:

(أ) الإفلاس أو الإعسار أو حماية حقوق الدائنين.

(ب) الإصدار أو التداول أو التعامل بالأوراق المالية أو العقود المستقبلية أو الخيارات المالية أو المشتقات المالية.

(ج) الجرائم الجنائية والجزائية.

(د) الإفصاح المالي وحفظ سجلات التحويلات الضرورية لدعم تطبيق القانون أو سلطات الرقابة المالية.

(هـ) ضمان الامتثال للأوامر أو الأحكام في الإجراءات القضائية.

المادة (١٢)
الحلول

١. إذا قام الطرف المتعاقد أو وكيله المعين بسداد دفعة، بموجب تعويض، أو ضمان أو عقد تأمين أبرمه فيما يتعلق باستثمار قام به أحد مستثمريه مقابل استثمار في إقليم الطرف المتعاقد الآخر، بموجب قوانينه ولوائحه، يعترف الطرف المتعاقد الآخر بأنه يكون للطرف المتعاقد أو وكيله في جميع الظروف التمتع بنفس الحقوق والمطالبات التي يتمتع بها المستثمر فيما يتعلق بالاستثمار، ويجوز للطرف المتعاقد أو وكيله المعين ممارسة هذه الحقوق.

٢. تتم تسوية النزاعات بين البديل والطرف المتعاقد المضيف وفقًا للمادة (١٧) من هذه الاتفاقية.

المادة (١٣)
الحرمان من المزايا

١. يجوز للطرف المتعاقد في أي وقت، حرمان مستثمر الطرف المتعاقد الآخر الذي يعد شخصاً اعتبارياً واستثمارات ذلك المستثمر من مزايا هذه الاتفاقية، عندما:

(أ) يكون استثمار مستثمر الطرف المتعاقد الآخر مملوكاً أو يسيطر عليه مستثمر من دولة ثالثة.

(ب) لا يحتفظ الطرف المتعاقد الذي يقوم بالحرمان بعلاقات دبلوماسية مع الدولة الثالثة.

(ج) لا يكون لدى الشخص الاعتباري أي أنشطة تجارية جوهرية في إقليم الطرف المتعاقد الذي يقوم بالحرمان.

(د) يتم إنشاء الشخص الاعتباري أو إعادة هيكلته بهدف رئيسي يتمثل في الوصول إلى آليات تسوية المنازعات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

٢. لأغراض هذه المادة، يكون الشخص الاعتباري:

(أ) "مملوكًا" من قبل المستثمر إذا كان أكثر من خمسين (٥٠) في المائة من حصة الأسهم فيه مملوكة للمستثمر.

(ب) و"يسيطر" عليه المستثمر إذا كان لدى المستثمر القدرة على تسمية غالبية أعضاء مجلس إدارته أو توجيه أفعاله بشكل قانوني.

المادة (١٤)

الاستثناءات العامة والأمنية

١. لا يمنع أي مما جاء في هذه الاتفاقية الطرف المتعاقد من تبني أو الإبقاء على تدابير لأسباب احترازية، بما في ذلك حماية المستثمرين، والمودعين، وحاملي البوليصة، والمطالبين بالبوليصة، وكذلك المشاركين في الأسواق المالية والأشخاص المستحقين لالتزامات ائتمانية من قبل مؤسسة مالية.

٢. لا يفسر أي مما جاء في هذه الاتفاقية على أنه يمنع أي طرف متعاقد من اتخاذ أي تدابير مناسبة يعتبرها ضرورية لحماية مصالحه الأمنية الأساسية، والتي يجوز أن تشمل التدابير:

(أ) المتعلقة بالجرائم الجنائية أو الجزائية.

(ب) المتعلقة بالاتجار بالأسلحة، والذخائر، وأدوات الحرب، والاتجار في السلع والمواد والخدمات والتكنولوجيا الأخرى، والذي يتم بشكل مباشر أو غير مباشر بغرض تزويد مؤسسة عسكرية أو أخرى أمنية.

(ج) المتخذة في وقت الحرب أو في حالات الطوارئ الوطنية أو العلاقات الدولية.

(د) المتعلقة بتنفيذ السياسات الوطنية أو الاتفاقيات الدولية بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

(هـ) أو تنفيذاً لالتزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

٣. لا يفسر أي مما جاء في هذه الاتفاقية على أنه يمنع أي طرف متعاقد من تبني تدابير تقييد التحويلات، أو الإبقاء عليها -على وجه الخصوص المتعلقة بمعاملات رأس المال العابرة للحدود والمادة (١١) من هذه

الاتفاقية - عندما يواجه الطرف المتعاقد صعوبات جسيمة في ميزان المدفوعات أو التهديد بحدوثها، وفي الحالات التي تسبب أو تهدد فيها حركة رؤوس الأموال، في أحوال استثنائية، بحدوث صعوبات جسيمة في إدارة الاقتصاد الكلي، على وجه الخصوص سياسات النقد وسعر الصرف.

٤. يجب لتبني التدابير المشار إليها في الفقرة (٣) من هذه المادة:

(أ) أن تكون منصفة، وبحسن نية، وغير تعسفية أو تمييزية بلا مبرر.

(ب) ألا تتجاوز تلك التي تكون ضرورية للتعامل مع الحالات المنصوص عليها في الفقرة (أ) أعلاه.

(ج) أن تكون مؤقتة وأن تزال حالما سمحت الأحوال.

(د) أن تبلغ فورا للطرف المتعاقد الآخر.

(هـ) وأن تتجنب الأضرار غير الضرورية بالمصالح التجارية، والاقتصادية، والمالية للطرف المتعاقد الآخر.

٥. تتخذ التدابير المشار إليها في الفقرتين (٣) و(٤) وفقاً للالتزامات الدولية الأخرى للطرف المتعاقد المعني، بما فيها الالتزامات المنصوص عليها في مواد اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي.

المادة (١٥)

نشر المعلومات والشفافية

١. ينشر كل طرف متعاقد أو يتيح للجمهور، قوانينه ولوائحه ذات التطبيق العام بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية التي قد تؤثر على استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر في إقليم الطرف المتعاقد الأول.

٢. لا يفسر أي مما جاء في هذه الاتفاقية على أنه يلزم أي من الطرفين المتعاقدين بالإفصاح عن معلومات سرية من شأنها أن تعيق تنفيذ القانون أو تتعارض مع المصلحة العامة أو تضر بالمصالح التجارية المشروعة للمستثمر.

المادة (١٦)

المسؤولية الاجتماعية للشركات

يشجع كل طرف متعاقد مستثمري الطرف المتعاقد الآخر العاملين في إقليمه على أن يضمنوا طواعية في أنشطتهم معايير المسؤولية الاجتماعية للشركات المعترف بها دوليا والتي أقرها أو دعمها ذلك الطرف المتعاقد.

المادة (١٧)

تسوية النزاعات بين طرف متعاقد

ومستثمر من الطرف المتعاقد الآخر

١. في حالة نشوء أي نزاع بين الطرف المتعاقد المضيف ومستثمر الطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق بانتهاك مزعوم لهذه الاتفاقية في إقليم ذلك الطرف المتعاقد، يسعى الطرف المتعاقد المضيف والمستثمر في المقام الأول إلى تسوية النزاع بطريقة ودية من خلال المشاورات.

٢. تبدأ المشاورات في التاريخ الذي يقوم فيه المستثمر المتنازع من طرف متعاقد بطلب المشاورات مع الطرف المتعاقد الآخر بموجب إخطار كتابي عبر القنوات الدبلوماسية، ولتسهيل الوصول إلى حل ودي للنزاع، فإن الإخطار الكتابي يجب أن يحدد المسائل، وأسس وقائع النزاع، واستنتاجات المستثمر المتنازع (بما في ذلك أي مستندات داعمة)، والأساس القانوني المفترض لها، ويتم عقد جلسة مشاورات واحدة -على الأقل- خلال (٩٠) تسعين يوماً من التاريخ الذي قام فيه المستثمر المتنازع للطرف المتعاقد بطلب التفاوض مع الطرف المتعاقد الآخر ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك.

٣. إذا تعذر تسوية النزاع خلال (٦) ستة أشهر من تاريخ استلام الإخطار الكتابي، يحق للمستثمر، مع إخطار الطرف المتعاقد المضيف كتابيا في نفس الوقت، عرض النزاع إما على:

(أ) المحكمة المختصة للطرف المتعاقد الذي أقيم الاستثمار في إقليمه.

(ب)هيئة تحكيم تؤسس بموجب قواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL)، ومع ذلك يجوز لطرفي النزاع الاتفاق كتابياً على تعديل قواعد التحكيم هذه.

(ج) قواعد التسهيلات الإضافية للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، شريطة أن يكون أي من الطرفين المتعاقدين طرفا في اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار (ICSID)، واتفق طرفا النزاع على ذلك وقت نشوء المطالبة؛

(د) أو أي شكل آخر من أشكال تسوية المنازعات باتفاق طرفي النزاع.

٤. عند إحالة النزاع إلى إحدى هيئات التحكيم المذكورة في الفقرة (٣) (ب-د) من هذه المادة، فلا يجوز للمستثمر اللجوء إلى وسائل تسوية النزاعات الأخرى المدرجة في الفقرة (٣) (ب-د).

٥. في حالة إحالة نزاع الاستثمار بموجب الفقرة (٣) (أ) من هذه المادة، فإن اللجوء إلى أي تحكيم أو أي شكل آخر من أشكال تسوية النزاعات المحددة في الفقرة (٣) (ب–د) من هذه المادة لا يمكن إلا إذا سحب

المستثمر المتنازع مطالبته من سبل الحلول المحلية هذه، وفقاً لقوانين ولوائح الطرف المتعاقد المتنازع، قبل اتخاذ القرار النهائي بشأنها.

٦. يحق للمستثمر إحالة النزاع المشار إليه في الفقرتين (١) و(٢) من هذه المادة إلى التحكيم وفقًا للفقرة (٣) من هذه المادة فقط إذا لم تنقض (٣) ثلاثة أعوام من تاريخ الانتهاك المزعوم، وإذا فشل المدعي في تقديم المطالبة خلال هذه المدة، فسيتم اعتبار أن المدعي قد تنازل عن حقوقه في رفع الدعوى ولا يجوز له تقديم مطالبة للتحكيم بموجب هذه المادة.

٧. يجب أن يكون المحكمون وموظفوهم ومساعدوهم مستقلين عن، وغير منتسبين إلى، أو يتلقون توجيهات من المدعي أو المدعى عليه أو حكومة طرف متعاقد في الأمور المتعلقة بالاستثمار، ولا يشاركون في الأخذ في الاعتبار أي نزاعات من شأنها أن تشكل تضاربًا مباشرًا أو غير مباشر في المصالح، وبالإضافة إلى ما تقدم، يجب أن يمتنعوا عن العمل كمستشار أو خبير معين من قبل طرف أو شاهد في أي نزاع قائم أو جديد متعلق باستثمار بموجب هذه الاتفاقية أو اتفاقيات أخرى أو قانون محلي، ويجوز أن يتفاوض الطرفان المتعاقدان على قواعد عمل المحكمين التي يتم تطبيقها عند حدوث نزاع بموجب هذه المادة ، بحيث يتم اتخاذ قرارات الالتزام بقواعد العمل من قبل طرف خارج هيئة التحكيم.

٨. تحكم قواعد التحكيم المعمول بها التحكيم إلى الحد الذي تم تعديلها في هذه المادة أو بموجب هذه الاتفاقية.

٩. يبت التحكيم المنشأ بموجب هذه المادة في المسائل المتنازع عليها وفقا للآتي:

(أ) هذه الاتفاقية.

(ب)وقواعد ومبادئ القانون الدولي المعمول بها.

١٠. لا يكون للهيئات المشار إليها في الفقرة (٣) (ب-د) من هذه المادة الاختصاص في البت في مشروعية تدبير يدعى أنه يشكل خرقا لهذه الاتفاقية بموجب القانون المحلي للطرف المتعاقد. ولمزيد من التأكيد، عند تحديد اتساق تدبير مع هذه الاتفاقية، فإنه يجوز للهيئة الأخذ بعين الاعتبار -حسبما يكون مناسبا- القانون المحلي لذلك الطرف المتعاقد كمسألة واقعية. وتتبع الهيئة، عند قيامها بذلك، التفسير السائد الذي تعطيه محاكم أو سلطات ذلك الطرف المتعاقد للقانون المحلي، وأي معنى تعطيه المحكمة للقانون المحلي لا يكون ملزما لمحاكم أو سلطات ذلك الطرف المتعاقد.

١١. تكون قرارات التحكيم نهائية وملزمة لطرفي النزاع، ويتم تنفيذها وفقا لقوانين ولوائح الطرف المتعاقد الذي أقيم في إقليمه الاستثمار ويعتمد القرار من التاريخ المحدد فيه.

١٢. لا يجوز لطرف متعاقد، يكون طرفاً في نزاع، أن يثير اعتراضا في أي مرحلة من مراحل التحكيم أو تنفيذ قرار التحكيم بدعوى أن المستثمر الطرف الآخر في النزاع قد حصل على تعويض يغطي جزئياً أو كلياً خسائره بموجب عقد تعويض أو ضمان أو عقد تأمين.

المادة (١٨)

تسوية النزاعات بين الطرفين المتعاقدين

١. إذا نشأ أي نزاع بين الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية، يقوم الطرفان المتعاقدان أولا بتسوية النزاع وديا عن طريق المفاوضات عبر القنوات الدبلوماسية.

٢. إذا لم تتم تسوية النزاع خلال (٦) ستة أشهر من التاريخ الذي قام فيه أي طرف متعاقد بطلب تلك المفاوضات كتابيا، فيتم بناء على طلب أي طرف متعاقد، إحالة النزاع إلى هيئة تحكيم مكونة من ثلاثة أعضاء، وفقاً لأحكام هذه المادة.

٣. يعين كل طرف متعاقد عضوا واحدا من الهيئة خلال (٢) شهرين من تاريخ تسلم طلب التحكيم، ويختار هذان العضوان مواطناً من دولة ثالثة لها علاقات دبلوماسية مع كلا الطرفين المتعاقدين، يتم تعيينه رئيسا للهيئة (يشار إليه فيما يأتي بـ "الرئيس")، ويجب تعيين الرئيس خلال فترة (٣) ثلاثة أشهر من تاريخ تعيين العضوين الآخرين.

٤. إذا لم تتم التعيينات اللازمة خلال الفترات المحددة في الفقرة (٣) من هذه المادة، فإنه يجوز لأي طرف متعاقد، في غياب أي اتفاق آخر، دعوة رئيس محكمة العدل الدولية للقيام بالتعيينات اللازمة. وإذا كان الرئيس من مواطني أي طرف متعاقد، أو مُنع بطريقة أخرى من تأدية المهمة المذكورة، تتم دعوة نائب الرئيس للقيام بالتعيينات اللازمة. وإذا كان نائب الرئيس أيضاً من مواطني أي طرف متعاقد، أو مُنع من تأدية المهمة المذكورة، تتم دعوة عضو محكمة العدل الدولية الذي يليه في الأقدمية، والذي لا يكون من مواطني أي طرف متعاقد للقيام بالتعيينات اللازمة.

٥. يتم تحديد مكان التحكيم بالاتفاق المتبادل بين الطرفين المتعاقدين.

٦. مع مراعاة أي تعديلات يتفق عليها الطرفان المتعاقدان، تضع هيئة التحكيم قواعد إجراءاتها.

٧. تصدر هيئة التحكيم قراراتها استناداً إلى أحكام هذه الاتفاقية، إضافة إلى قواعد ومبادئ القانون الدولي المعمول بها.

٨. تتوصل هيئة التحكيم لقرارها بأغلبية الأصوات وتكون نهائية وملزمة للطرفين المتعاقدين.

٩. في حالة عدم الاتفاق على معنى ونطاق القرار، تقوم هيئة التحكيم بتفسيره بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين.

١٠. يتحمل كل طرف متعاقد تكلفة محكمه، وتمثيله في إجراءات التحكيم، ويتحمل الطرفان المتعاقدان بالتساوي تكلفة الرئيس والتكاليف المتبقية، ما لم تقرر هيئة التحكيم خلاف ذلك.

المادة (١٩)
دخول الموظفين الأساسيين

يفحص الطرفان المتعاقدان في جميع الأوقات، مع مراعاة تشريعاتهما الداخلية، طلبات الدخول والإقامة والعمل الخاصة بمستثمري أحد الطرفين المتعاقدين وكبار موظفيهم الإداريين والفنيين فيما يتعلق بالاستثمار المقام في إقليم الطرف المتعاقد الآخر.

المادة (٢٠)
المشاورات

يتشاور الطرفان المتعاقدان مع بعضهما البعض، كلما دعت الحاجة، في شأن مسائل تفسير وتطبيق هذه الاتفاقية، في تاريخ ومكان يتم الاتفاق عليهما عبر القنوات الدبلوماسية.

المادة (٢١)
الدخول حيز التنفيذ، والمدة والإنهاء

١. تخضع هذه الاتفاقية لموافقة الجهات المختصة لكل طرف متعاقد، وفقًا لقوانينها ولوائحها، ويخطر الطرفان المتعاقدان بعضهما البعض عبر القنوات الدبلوماسية باستيفاء المتطلبات الداخلية لدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، وتدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في اليوم الثلاثين من تسلم آخر إخطار.

٢. تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة (١٠) عشر سنوات، وتبقى نافذة فيما بعد ما لم يخطر أي من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر كتابة عبر القنوات الدبلوماسية برغبته في إنهاء هذه الاتفاقية،

ويصبح إخطار الإنهاء نافذاً بعد (١) سنة من تاريخ تسلمه من قبل الطرف المتعاقد الآخر وليس قبل انتهاء المدة الأولية المحددة بـ(١٠) عشر سنوات.

٣. بعد إنهاء هذه الاتفاقية، يستمر تطبيق أحكامها فيما يتعلق بالاستثمارات التي أقيمت بموجب هذه الاتفاقية قبل تاريخ الإنهاء، وذلك لمدة (١٠) عشر سنوات أخرى.

٤. يجوز تعديل هذه الاتفاقية باتفاق كتابي بين الطرفين المتعاقدين عبر القنوات الدبلوماسية، وتكون التعديلات جزءًا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية وتدخل حيز التنفيذ على النحو المبين في الفقرة (١) من هذه المادة.

٥. عند دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، يتم إنهاء اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومة سلطنة عُمان وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الموقعة في ٢ من ديسمبر ٢٠٠١م، واستبدالها بهذه الاتفاقية.

إثباتا لما تقدم قام الموقعان أدناه والمفوضان تفويضًا كاملا من قبل حكومتهما، بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

حررت من نسختين أصليتين في مدينة مسقط بتاريخ ٢٩ذو القعدة ١٤٤٦هـ، ٦ خرداد ١٤٠٤هجرية شمسية، الموافق ٢٧ مايو ٢٠٢٥م، باللغات: العربية والفارسية والإنجليزية، ولكل منها ذات الحجية القانونية، وفي حالة الاختلاف في التفسير يعتد بالنص الإنجليزي.

عن حكومة	عن حكومة
سلطنة عُمان	الجمهورية الإسلامية الإيرانية
سلطان بن سالم الحبسي	سيد محمد أتابك
وزير المالية	وزير الصناعة والمعادن والتجارة

AGREEMENT
BETWEEN
THE GOVERNMENT OF THE SULTANATE OF OMAN
AND THE GOVERNMENT OF THE ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN
ON THE PROMOTION AND RECIPROCAL PROTECTION OF INVESTMENTS

The Government of the Sultanate of Oman and the Government of the Islamic Republic of Iran (hereinafter referred to as the "Contracting Parties"),

Desiring to expand and strengthen the existing economic cooperation to the mutual benefits of the Contracting Parties,

Intending to create and maintain favourable conditions for investments of investors of the Contracting Parties in each other's territory,

Recognizing that these objectives should be achieved in a manner consistent with the promotion and protection of public health, environment, security, safety, and sustainable development as well as with the promotion of internationally recognized labour rights and principles of corporate social responsibility,

Realising that the promotion and reciprocal protection of investments would be conducive to the stimulation of business initiatives and the transfer of capital and technology between the Contracting Parties in the interest of their economic development, and

Desiring to secure and overall balance of rights and obligations between investors and the host state,

Have agreed as follows:

ARTICLE 1
DEFINITIONS

For the purpose of this Agreement:

1. The term "Investment" means any kinds of asset invested by the Investors of either Contracting Party in the Territory of the other Contracting Party in accordance with the laws and regulations of that other Contracting Party (hereinafter referred to as "the Host Contracting Party") that has the characteristics of an investment, such as a certain duration, commitment of capital or other resources, expectation of gain or profit, assumption of risk, including the following:

(a) shares, stocks and other forms of equity participation in a company,

(b) bonds, debentures, loans and other forms of debt in a company,

(c) movable and immovable property, including rights related thereto such as leases, mortgages, liens and pledges,

(d) claims to money or to any contractual performance having a financial value associated with an Investment,

(e) intellectual and industrial property rights such as copyright and related rights, patent rights and rights relating to utility models, trademarks and tradenames, industrial designs, layout designs of integrated circuits, new varieties of plants, indications of source or geographical indications and trade secrets, or

(f) any right conferred by the laws of the Host Contracting Party or under contract and any licenses and permits pursuant to the laws, including those for the exploration, extraction, refining, production, storage, transport and transmission of natural resources.

Notwithstanding the above, and for the avoidance of any doubt, the term "Investment" shall not include the following:

(i) market share or goodwill,

(ii) portfolio Investment,

(iii) title or claim to money deriving solely from commercial contracts for the sale of goods or services to or from the territory of a Contracting Party to the territory of another state,

(iv) debt securities issued by a government, or loans to a government.

Any alteration of the form in which assets are invested or reinvested shall not affect their character as an Investment, on the condition that this alteration is made in accordance with the laws and regulations of the Contracting Party in the Territory of which the Investment has been made.

2. The term "Investor" means any of the following persons of one Contracting Party who invest in the Territory of the other Contracting Party within the framework of this Agreement:

(a) a natural person who, according to the laws of either Contracting Party, is considered to be its national and does not have the nationality of the Host Contracting Party.

(b) a legal entity established, incorporated or organized under the laws of either Contracting Party, having its headquarters and carrying out its substantial business activities in the Territory of that Contracting Party.

3. The term "Returns" means the amounts legally yielded by an Investment or reinvestment including profit derived from Investments, dividends, royalties and fees, capital gains, interest, payments in connection with intellectual property rights derived from Investment, and all other lawful incomes.

4. The term "Territory" with regard to either Contracting Party means the land, internal waters, territorial sea, air space under its sovereignty, and maritime areas, namely, the exclusive economic zone and the continental shelf where the Contracting Party exercises sovereign rights or jurisdiction in accordance with its domestic laws and the provisions of the international law.

5. The term "Freely Convertible Currency" means the currency as determined by the International Monetary Fund under its Articles of Agreement.

ARTICLE 2

SCOPE OF THE AGREEMENT

1. This Agreement shall apply to all Investments made by Investors of either Contracting Party in the Territory of the other Contracting Party, in accordance with its laws and regulations, but shall not apply to any dispute or claim concerning an Investment which arose, or which was settled before the entry into force of this Agreement.

   In case of the Islamic Republic of Iran this Agreement shall only apply to Investments approved by the competent authority that is the Organization for Investment, Economic and Technical Assistance of Iran "O.I.E.T.A.I" or any other authority which may succeed it.

2. The provisions of this Agreement shall not apply to tax matters.

ARTICLE 3

PROMOTION AND ENCOURAGEMENT OF INVESTMENTS

1. Each Contracting Party shall encourage its nationals to invest in the Territory of the other Contracting Party.

2. Each Contracting Party shall create, within the framework of its laws and regulations and in compliance with the objectives of this Agreement, favourable conditions to attract investments of investors of the other Contracting Party in its Territory.

3. The Contracting Parties recognize that it is inappropriate to encourage investment by relaxing core labour standards, public health, safety or environmental measures. The Contracting Parties shall not waive or otherwise derogate from, or offer to waive or otherwise derogate from such measures as an encouragement for the establishment, acquisition, expansion or retention of an Investment in their Territories.

ARTICLE 4

ADMISSION OF INVESTMENTS

Each Contracting Party shall admit Investments of Investors of the other Contracting Party in its Territory in accordance with its laws and regulations.

ARTICLE 5

FULL PROTECTION AND FAIR AND EQUITABLE TREATMENT

1. Each Contracting Party shall accord in its Territory to the Investments and Investors of the other Contracting Party, covered by this Agreement, fair and equitable treatment and full protection and security, in accordance with paragraphs 2 to 4 of this Article.

2. With respect to Investments, the following measures or series of measures constitute a breach of the obligation of fair and equitable treatment referred to in paragraph 1 of this Article:

(a) denial of justice in criminal, civil or administrative proceedings,

(b) fundamental breach of due process, including a fundamental breach of transparency and obstacles to effective access to justice, in judicial and administrative proceedings,

(c) manifest arbitrariness,

(d) targeted discrimination on manifestly wrongful grounds, such as gender or race, or

(e) harassment, coercion, or abuse of power.

3. For greater certainty, "full protection and security" refers to the Contracting Party's obligations relating to physical security of Investors and Investments.

4. A determination that there has been a breach of another provision of this Agreement, or of a separate international agreement, does not establish that there has been a breach of this Article.

ARTICLE 6

NATIONAL AND MOST FAVOURED NATION TREATMENT

1. Each Contracting Party shall in its Territory accord to Investors of the other Contracting Party and their Investments, treatment no less favorable than that it accords, in like circumstances, to its own Investors and their Investments with respect to the management, conduct, operation, maintenance, use, enjoyment and sale or other disposition of Investments in its Territory.

2. A Contracting Party shall not be obliged to accord to the Investors of the other Contracting Party and their Investments the same treatment they accord to

their own Investors and their Investments with regards to the acquisition or ownership of lands and real estate.

3. Each Contracting Party shall in its Territory accord to Investors of the other Contracting Party and their Investments treatment no less favorable than that it accords, in like circumstances, to investors of any third state or to their Investments with respect to the management, conduct, operation, maintenance, use, enjoyment and sale or other disposition of Investments in its Territory.
4. For greater certainty, the "treatment" referred to in paragraph 3 of this Article does not include procedures for the resolution of Investment disputes between Investors and states provided for in other international investment treaties and any other agreements. Substantive obligations in other international Investment treaties and other trade agreements do not in themselves constitute "treatment", and thus cannot give rise to a breach of this Article, absent measures adopted or maintained by a Contracting Party pursuant to those obligations.
5. For greater certainty, a determination of whether an Investment or an Investor is in like circumstances for the purposes of paragraphs 1 and 3 of this Article shall be made based on an assessment of the totality of circumstances related to the Investor or the Investment, including:

(a) the effect of the Investment on:

(i) the local community where the Investment is located, and

(ii) the environment, including effects that relate to the cumulative impact of all Investments within a Territory.

(b) the character of the measure, including its nature, purpose, duration and rationale,

(c) the regulations that apply to Investments or Investors, and

(d) the business sector in which the investor operates.

6. Nothing in this Agreement shall be construed so as to oblige one Contracting Party to extend to the Investors of the other Contracting Party, or to the Investments or Returns of Investments of such Investors the benefit of any treatment, preference or privilege, which might have been adopted or applied by the former Contracting Party by virtue of:

(a) any membership to a present or future free trade area, customs union, common market or any form of regional economic cooperation,

(b) any multilateral agreement on investment to which either of the Contracting Parties is or may become a party, or

(c) any bilateral or multilateral agreement relating to taxation, including those which aim to avoid double taxation.

7. The provisions of paragraph 1 of this Article shall not apply to government procurements.

ARTICLE 7

INVESTMENT AND REGULATORY MEASURES

1. The provisions of this Agreement shall not affect the right of the Contracting Parties to regulate in a non-discriminatory manner within their Territories through measures necessary to achieve legitimate policy objectives, such as the protection of public health, safety, environment, public morals, social or consumer protection or promotion and protection of cultural diversity.

2. The mere fact that a Contracting Party regulates, including through a modification to its laws and regulations, in a manner which negatively affects an Investment or interferes with an Investor's expectations of profits, does not necessarily amount to a breach of an obligation under this Agreement.

3. For greater certainty, a Contracting Party's decision not to issue, renew or maintain subsidy or grant:

(a) in the absence of any specific commitment under law or contract to issue, renew, or maintain that subsidy or grant, or

(b) if the decision is made in accordance with the terms or conditions attached to the issuance, renewal or maintenance of the subsidy or grant, if any, does not constitute a breach of the provisions of this Agreement.

4. For greater certainty, nothing in this Agreement shall be construed as preventing a Contracting Party from discontinuing the granting of a subsidy or requesting its reimbursement or requiring that Contracting Party to compensate the Investor, where such measure is necessary in order to comply with international obligations between the Contracting Parties or has been ordered by a competent court, administrative tribunal or any authority of similar nature or requiring that Contracting Party to compensate the Investor therefore.

ARTICLE 8

APPLICATION OF OTHER PROVISIONS

If the laws of either Contracting Party or their obligations under existing or future bilateral or multilateral agreements to which they are parties, in addition to the present Agreement, contain provisions whether general or specific, entitling Investments of Investors of the other Contracting Party to a treatment more favourable than is accorded by the present Agreement, such provisions shall prevail over this Agreement to the extent they are more favourable.

ARTICLE 9

EXPROPRIATION AND COMPENSATION

1. Investments of Investors of either Contracting Party shall not be nationalized or expropriated, directly or through measures equivalent to nationalization or expropriation by the other Contracting Party, except:

(a) for public interest purposes,

(b) under due process of law,

(c) in a non-discriminatory manner, and

(d) upon payment of effective, appropriate and prompt compensation in accordance with this Article.

2. The compensation mentioned in paragraph 1 of this Article shall be equivalent to the market value of the expropriated Investment immediately before the expropriation occurred or the impending expropriation became public knowledge, whichever is the earlier, and shall include interest calculated according to the Secured Overnight Financing Rate (SOFR) for a period of 6 (six) months from the date of expropriation until the date of actual payment without delay, and shall be effectively realisable and freely transferable in a Freely Convertible Currency.

3. The provisions of this Article shall not apply to the issuance of compulsory licenses granted in relation to intellectual property rights, to the extent that such issuance is consistent with:

(a) in respect of the Sultanate of Oman, the Trade Related Aspects of Intellectual Property Rights Agreement (TRIPS), or any other international agreements on Intellectual Property Rights, as applicable,

(b) in respect of the Islamic Republic of Iran, its applicable national laws or any other international agreements on Intellectual Property Rights, as applicable.

4. The determination of whether a measure or series of measures of the Contracting Party constitute measures having equivalent effect to expropriation or nationalization requires a case-by-case, fact-based inquiry that considers, among other factors:

(a) the economic impact of the measure or series of measures, although the sole fact that a measure or series of measures of the Contracting Party has an adverse effect on the economic value of an Investment does not establish that such a measure or a series of measures constitutes measures having equivalent effect to expropriation, and

(b) the character of the measure or a series of measures, including their nature, object, content, duration and rationale.

5. An Investor whose Investment has been expropriated, nationalized or subjected to similar measures having effects equivalent to nationalization or expropriation shall have a right to prompt review, under the law of the Host Contracting Party, by a judicial or other competent authority of that Contracting Party, of the case in relation to the valuation of the Investment, in accordance with the principles set out in this Article.

6. Non-discriminatory measures of the Contracting Party that are designed and applied to protect legitimate public welfare objectives, such as health, safety and the environment, which are taken in good faith and which are neither arbitrary nor disproportionate in light of their purpose, do not constitute measures having equivalent effect to expropriation.

ARTICLE 10

COMPENSATION FOR LOSSES

1. Investors of either Contracting Party whose Investments suffer losses due to any war, armed conflict, revolution, revolt, insurrection, riot, state of national emergency, or other similar events in the Territory of the other Contracting

Party, shall be accorded by the other Contracting Party treatment, as regards restitution, indemnification or compensation not less favourable than that accorded to its own Investors or to investors of any third state in like circumstances, whichever is more favourable.

2. Without prejudice to paragraph 1 of this Article, Investors of one Contracting Party who in any of the events referred to in that paragraph suffer losses in the Territory of the other Contracting Party shall be accorded restitution or prompt, appropriate, and effective compensation in cases of:

(a) requisitioning of their Investment or part thereof by the latter's forces or authorities, or

(b) destruction of their Investment or part thereof by the latter's forces or authorities, which was not required by the necessity of the situation.

ARTICLE 11

TRANSFER

1. Each Contracting Party shall guarantee, in accordance with its laws and regulations, to Investors of the other Contracting Party transfer without undue delay of their payments related to Investments. Such transfers shall include in particular:

(a) Returns as defined in paragraph 5 of Article 1 of this Agreement,

(b) proceeds from the sale or liquidation of all or part of an Investment,

(c) compensation paid pursuant to Articles 9 and 10 of this Agreement,

(d) loan installments related to an Investment, provided that they are paid out of such Investments,

(e) earnings and remuneration of personnel engaged from abroad, who have obtained in the Territory of the Host Contracting Party the corresponding work permits related to an Investment, or

(f) payments arising from settlement of disputes under Article 17 of this Agreement.

2. The transfers shall be made in a Freely Convertible Currency, at the market exchange rate applicable on the date of transfer.

3. Nothing in this Article shall be construed to prevent a Contracting Party from applying in an equitable and non-discriminatory manner, and not in a way that would constitute a disguised restriction on transfers, its laws relating to:

(a) bankruptcy, insolvency or protection of the rights of creditors,

(b) issuing, trading or dealing in securities, futures, options or derivatives,

(c) criminal or penal offences,

(d) financial reporting or record keeping of transfers when necessary to assist law enforcement or financial regulatory authorities,

(e) ensuring compliance with orders or judgments in adjudicatory proceedings.

ARTICLE 12

SUBROGATION

1. If a Contracting Party or its designated agency makes a payment, under an indemnity, guarantee or contract of insurance it has entered into in respect of an Investment made by one of its Investors against an Investment in the territory of the other Contracting Party, in accordance with its laws and regulations, the other Contracting Party shall recognize that the Contracting Party or its designated agency shall be entitled in all circumstances to the same rights and claims as those of the Investor in respect of the Investment. Such rights may be exercised by the Contracting Party or its designated agency.

2. Disputes between the subrogee and the Host Contracting Party shall be settled in accordance with Article 17 of this Agreement.

ARTICLE 13

DENIAL OF BENEFITS

1. A Contracting Party may at any time, deny the benefits of this Agreement to an Investor of the other Contracting Party, which is a legal person of that Contracting Party, and to the Investment of that Investor, if:

(a) the Investment of the Investor is owned or controlled by an investor of a third state,

(b) the denying Contracting Party does not maintain diplomatic relations with the third state,

(c) the legal person has no substantial business activities in the Territory of the denying Contracting Party, and

(d) the legal person has been established or restructured with the primary purpose of gaining access to the dispute resolution mechanisms provided in this Agreement.

2. For the purpose of this Article, a legal person is:

(a) "Owned" by an Investor if more than fifty (50) per cent of equity interest in it is owned by the Investor; and

(b) "Controlled" by an Investor if the Investor has the power to name a majority of its board members or otherwise to legally direct its actions.

ARTICLE 14

GENERAL AND SECURITY EXCEPTIONS

1. Nothing in this Agreement shall prevent a Contracting Party from adopting or maintaining measures for prudential reasons, including the protection of Investors, depositors, policy holders, policy claimants, as well as financial

market participants, or persons to whom a fiduciary duty is owed by a financial institution.

2. Nothing in this Agreement shall be construed to prevent any Contracting Party from taking any appropriate actions that it considers necessary for the protection of its essential security interests which may include measures:

(a) relating to criminal or penal offences,

(b) relating to traffic in arms, ammunition and implements of war and transactions in other goods, materials, services and technology undertaken directly or indirectly for the purpose of supplying a military or other security establishment,

(c) taken in time of war or other national or international relations emergencies,

(d) relating to the implementation of national policies or international agreements respecting the non-proliferation of nuclear weapons or other nuclear explosive devices, or

(e) in pursuance of its obligations under the United Nations Charter for the maintenance of international peace and security.

3. Nothing in this Agreement shall be construed to prevent a Contracting Party from adopting or maintaining measures that restrict transfers –especially relating to cross-border capital transactions under Article 11 of this Agreement– where the Contracting Party experiences serious balance of payments difficulties, or the threat thereof and in cases where, in exceptional circumstances, movements of capital cause or threaten to cause serious difficulties for macroeconomic management, in particular, monetary and exchange rate policies.

4. Measures referred to in paragraph 3 of this Article shall:

(a) be equitable, in good faith and neither arbitrary nor unjustifiably discriminatory,

(b) not exceed those necessary to deal with the cases set out in paragraph (a) above,

(c) be temporary and shall be eliminated as soon as conditions permit,

(d) be promptly notified to the other Contracting Party, and

(e) avoid unnecessary damages to the commercial, economic and financial interest of the other Contracting Party.

5. The measures referred to in paragraphs 3 and 4 shall be taken in accordance with other international obligations of the Contracting Party concerned, including those under the Articles of Agreement of the International Monetary Fund.

ARTICLE 15

PUBLICATION OF INFORMATION AND TRANSPARENCY

1. Each Contracting Party shall publish, or otherwise make publicly available, its laws and regulations of general application as well as international agreements which may affect the Investments of Investors of the other Contracting Party in the Territory of the former Contracting Party.
2. Nothing in this Article shall be construed so as to oblige either Contracting Party to disclose confidential information, the disclosure of which would impede law enforcement or otherwise be contrary to the public interest, or would prejudice legitimate commercial interests of the Investor.

ARTICLE 16

CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY

Each Contracting Party shall encourage Investors of the other Contracting Party operating in its Territory to voluntarily incorporate in their activities internationally

recognized corporate social responsibility standards that have been endorsed or supported by that Contracting Party.

ARTICLE 17

SETTLEMENT OF DISPUTES BETWEEN A CONTRACTING PARTY AND AN INVESTOR OF THE OTHER CONTRACTING PARTY

1. If any dispute arises between the Host Contracting Party and an Investor of the other Contracting Party with respect to an alleged breach of this Agreement in the Territory of that Contracting Party, the Host Contracting Party and the Investor shall primarily endeavour to settle the dispute in an amicable manner through consultations.
2. The consultations start on the date when the disputing Investor of one Contracting Party requests consultations by a written notification from the other Contracting Party through diplomatic channels. In order to facilitate the amicable settlement of the dispute the written notice shall specify the issues, the factual basis of the dispute, the findings of the disputing investor (including any supporting documents) and their presumed legal basis. Unless otherwise agreed, at least one consultation shall be held within 90 (ninety) days from the date on which the disputing Investor of one Contracting Party has requested consultations from the other Contracting Party.
3. If the dispute cannot be settled within a period of 6 (six) months following the date of receipt of the written notification, the Investor, while notifying the Host Contracting Party simultaneously in writing, shall be entitled to submit the dispute either to:

(a) the competent court of the Contracting Party in the Territory in which the Investment has been made,

(b) an ad hoc arbitral tribunal established in accordance with the Arbitration Rules of the United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL), however the parties to the dispute may agree in writing to modify those Arbitration Rules,

(c) the ICSID Additional Facility Rules, provided that either of the Contracting Parties is a party to the ICSID Convention, and the parties to the dispute so agree at the time the claim arises, or

(d) any other form of dispute settlement agreed upon by the parties to the dispute.

4. Once a dispute has been submitted to one of the arbitral tribunals mentioned in paragraph 3 (b)–(d) of this Article, the Investor shall have no recourse to the other dispute settlement fora listed in paragraph 3 (b)-(d).

5. In the event that an Investment dispute has been submitted under paragraph 3 (a) of this Article, any arbitration or other form of dispute settlement set forth in paragraph 3 (b) – (d) of this Article can be sought only if the disputing Investor withdraws, in accordance with the laws and regulations of the disputing Contracting Party, its claim from such domestic remedy before the final decision is made therein.

6. An Investor may submit a dispute as referred to in paragraphs 1 and 2 of this Article to arbitration in accordance with paragraph 3 of this Article only if not more than 3 (three) years have elapsed from the date on which the alleged breach has occurred. If the claimant fails to submit a claim within this period, the claimant shall be deemed to have waived its rights to bring a claim and may not submit a claim to arbitration under this Article.

7. Arbitrators and their staff and assistants shall be independent of, and not be affiliated with or take instructions from the claimant or the respondent or the government of a Contacting Party with regard to matters related to the dispute. They shall not participate in the consideration of any disputes that would

create a direct or indirect conflict of interest. In addition, they shall refrain from acting as counsel or as party-appointed expert or witness in any pending or new Investment related dispute under this or any other agreement or domestic law. The Contracting Parties may negotiate a specific code of conduct for the arbitrators to be applied in disputes arising out of this Article whereby the decisions on compliance with the code of conduct are taken by an outside party from the tribunal.

8. The applicable arbitration rules shall govern the arbitration to the extent modified by this Article or in accordance with this Agreement.
9. Arbitration established under this Article shall decide the issues in dispute in accordance with:

(a) this Agreement, and

(b) applicable rules and principles of international law.

10. The tribunals referred to in paragraph 3 (b)-(d) of this Article shall not have jurisdiction to determine the legality of a measure, alleged to constitute a breach of this Agreement, under the domestic law of the Contracting Party. For greater certainty, in determining the consistency of a measure with this Agreement, the tribunal may consider, as appropriate, the domestic law of that Contracting Party as a matter of fact. In doing so, the tribunal shall follow the prevailing interpretation given to the domestic law by the courts or authorities of that Contracting Party and any meaning given to domestic law by the tribunal shall not be binding upon the courts or authorities of that Contracting Party.
11. The awards of arbitration shall be final and binding on the parties to the dispute and shall be executed in accordance with the laws and regulations of the Contracting Party in the Territory of which the Investment has been made and the award is relied upon, by the date indicated in the award.

12. A Contracting Party, which is a party to a dispute, shall not at any stage of arbitration or enforcement of an arbitration award raise an objection claiming that the Investor, who is the other party to the dispute, has received an indemnity to cover all or part of its losses by virtue of an indemnity, guarantee or insurance contract.

ARTICLE 18
SETTLEMENT OF DISPUTES
BETWEEN THE CONTRACTING PARTIES

1. If any dispute arises between the Contracting Parties relating to the interpretation or application of this Agreement, the Contracting Parties shall, in the first place, settle the dispute amicably by negotiations through diplomatic channels.
2. If the dispute cannot be settled within 6 (six) months from the date on which such negotiations were requested in writing by either Contracting Party, it may, upon the request of either Contracting Party, be submitted to an arbitral tribunal of 3 (three) members in accordance with the provisions of this Article.
3. Within 2 (two) months from the date of the receipt of the request for arbitration, each Contracting Party shall appoint 1 (one) member of the tribunal. These 2 (two) members shall then select a national of a third state, which maintains diplomatic relations with both Contracting Parties, who shall be appointed as the Chairman of the Tribunal (hereinafter referred to as the "Chairman"). The Chairman shall be appointed within 3 (three) months from the date of appointment of the other 2 (two) members.
4. If within the periods specified in paragraph 3 of this Article, the necessary appointments have not been made, either Contracting Party may, in the absence of any other agreement, request the President of the International

Court of Justice to make the necessary appointments. If the President happens to be a national of either Contracting Party, or if the President is otherwise prevented from discharging the said function, the Vice-President shall be invited to make the appointments. If the Vice- President also happens to be a national of either Contracting Party or is prevented from discharging the said function, the member of the International Court of Justice next in seniority who is not a national of either Contracting Party shall be invited to make the appointments.

5. The place of arbitration shall be determined by mutual agreement of the Contracting Parties.
6. Subject to any amendments agreed upon by the Contracting Parties, the arbitral tribunal shall determine its rules of procedure.
7. The tribunal shall issue its decision on the basis of the provisions of this Agreement as well as of the applicable rules and principles of international law.
8. The tribunal arbitral shall decide by a majority of votes and its decisions shall be final and binding on both Contracting Parties.
9. In case of disagreement as to the meaning and scope of the decision, the arbitral tribunal shall interpret it at the request of either Contracting Party.
10. Each Contracting Party shall bear the costs of its own arbitrator and of its representation in the arbitral proceedings. The cost of the chairman and the remaining costs shall be borne in equal parts by both Contracting Parties, unless the arbitral tribunal decides otherwise.

ARTICLE 19

ENTRY OF KEY PERSONNEL

Subject to their internal legislation, the Contracting Parties shall at all times favourably examine requests for entry, residence and work of the Investors of one Contracting Party and their top managerial and technical personnel in relation to an Investment made in the territory of the other Contracting Party.

ARTICLE 20

CONSULTATIONS

The Contracting Parties shall, whenever necessary, consult with each other over issues of interpretation and application of this Agreement, on a date and at a place to be agreed upon through diplomatic channels.

ARTICLE 21

ENTRY INTO FORCE, DURATION AND TERMINATION

1. This Agreement shall be subject to approval of the competent authorities of each Contracting Party, in accordance with their laws and regulations. The Contracting Parties shall notify each other through diplomatic channels that their internal procedural requirements for the entry into force of this Agreement have been complied with. This Agreement shall enter into force on the 30th (thirtieth) day from the date of the receipt of the last notification.
2. This Agreement shall remain in force for a period of 10 (ten) years and afterwards shall continue to be in force unless either Contracting Party notifies in writing the other Contracting Party through diplomatic channels of its intention to terminate this Agreement. The notice of termination shall become effective 1 (one) year after it has been received by other Contracting Party but not earlier than the expiry of the initial period of 10 (ten) years.

3. After the termination of this Agreement its provisions shall continue to be applied in respect of the Investments made under this Agreement prior to the date of termination, for a further period of 10 (ten) years.
4. This Agreement may be amended by written agreement through diplomatic channels between Contracting Parties. Any amendment shall be an integral part of this Agreement and enters into force in the same manner as specified in paragraph 1 of this Article.
5. Upon entry into force of this Agreement, the Agreement on Reciprocal Promotion and Protection of Investments between the Government of the Sultanate of Oman and the Government of the Islamic Republic of Iran, signed on 2 December 2001, shall be terminated and replaced by this Agreement.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned duly authorized to that effect by their respective governments thereto, have signed this Agreement.

DONE in duplicate at Muscat, on 29 of Dhul-Qa'dah1446, 6 of Khordad 1404 (Solar Hijri), corresponding to 27 of May 2025, in the Arabic, Persian and English languages, all texts being equally authentic. In case of any divergence of interpretation, the English text shall prevail.

FOR THE GOVERNMENT OF THE SULTANATE OF OMAN	FOR THE GOVERNMENT OF THE ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN
Sultan Bin Salim Al-Habsi Minister of Finance	Seyed Mohammad Atabak Minister of Industry, Mine & Trade